سلسلة «الإنسان في دوائره الخمس»

الأسرة نواة المجتمع: من النص القانوني إلى الاستقرار اليومي

الدكتور سالم عبدالله النعيمي – الكاتب/المؤلف | salemalnuaimi.ae | نوفمبر 2026

مقدمة

في السادس من نوفمبر 2025 وجّه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، بأن يكون عام 2026 «عام الأسرة»، دعماً لأهداف الأجندة الوطنية لنمو الأسرة 2031. وسبق ذلك إنشاء وزارة الأسرة في ديسمبر 2024. ومع اقتراب هذا العام من نهايته، يستحق السؤال أن يُطرح بهدوء: ماذا تعني «حماية الأسرة» في لغة القانون؟ وكيف تتحول هذه الحماية من نصوص في الدساتير والمواثيق إلى استقرار يعيشه أفراد البيت كل يوم؟

أولاً: الأسرة في المواثيق الدولية

لم تتعامل المواثيق الدولية مع الأسرة على أنها شأن خاص بحت، بل عدّتها مؤسسة لها حق على المجتمع والدولة. فالمادة (16/3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) تنص على أن:

> «الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة».

وتكرر المعنى نفسه في المادة (23) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي المادة (10) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تطلب منح الأسرة «أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة». أما على المستوى الإقليمي فينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، في المادة (33)، على أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع. وتصف ديباجة اتفاقية حقوق الطفل الأسرة بأنها البيئة الطبيعية لنمو أفرادها، ولا سيما الأطفال. والقاسم المشترك بين هذه النصوص أن الحماية واجب إيجابي: لا يكفي أن تمتنع الدولة عن الإضرار بالأسرة، بل عليها أن تهيئ لها أسباب القوة.

ثانياً: الأسرة في الدستور والتشريع الإماراتي

جعل دستور دولة الإمارات الأسرة في صدر المقومات الاجتماعية؛ إذ تنص المادة (15) على أن «الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف». وتأتي المادة (16) لتكلّف المجتمع برعاية الطفولة والأمومة وحماية القصّر وغيرهم من العاجزين عن رعاية أنفسهم.

وعلى مستوى التشريع، ينظم المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2024 في شأن الأحوال الشخصية العلاقات الأسرية من الخطبة والزواج إلى النفقة والحضانة، ويقدّم التوجيه والإصلاح الأسري في كثير من المنازعات قبل الوصول إلى التقاضي. ويؤكد قانون حقوق الطفل (وديمة)، القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016، أن الأسرة الطبيعية هي البيئة الأولى والأفضل لتنشئة الطفل. فالتشريع الإماراتي لا يكتفي بتنظيم الحقوق والواجبات، بل يفضّل الحلول التي تحافظ على الروابط قبل الحلول التي تفصل فيها.

ثالثاً: بين خصوصية الأسرة وواجب الحماية

تحمي المادة (12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحياة الخاصة والأسرة والمسكن من التدخل التعسفي، وهو مبدأ يحفظ للأسرة استقلال قراراتها المشروعة ويمنع التدخل غير المبرر في شؤونها. غير أن هذه الخصوصية ليست حصانة مطلقة تحجب ما قد يقع داخل البيت من عنف أو إهمال جسيم أو حرمان أحد أفراده من حق أساسي كالتعليم أو السلامة الجسدية والنفسية. ففي هذه الحالات يصبح تدخل الجهات المختصة حماية للأسرة ولأضعف أفرادها، لا اعتداءً عليها. ولهذا أفرد المشرّع الإماراتي تشريعات خاصة للحماية من العنف الأسري، إلى جانب قانون «وديمة» الذي ينظم حماية الطفل.

ويترتب على ذلك تمييز مهم: الصلح الأسري قيمة أصيلة، لكنه لا يجوز أن يتحول إلى ضغط على المتضرر ليسكت عن إساءة وقعت عليه. فحين يقع الضرر، تتقدم السلامة والمساءلة على الرغبة في إغلاق الملف.

رابعاً: عام الأسرة... من الشعار إلى السياسات

الإعلان عن «عام الأسرة» لم يكن مناسبة رمزية فحسب؛ فقد شُكّل فريق وطني يضم أكثر من عشرين جهة اتحادية ومحلية، يعمل على ثلاثة محاور: السياسات والبرامج، والتدخلات السلوكية، والصحة الإنجابية. وكانت وزارة الأسرة قد عرضت في أكتوبر 2025 استراتيجيتها للفترة 2025–2027، ومن بين ما تضمنته مبادرات لتخفيف الأعباء المالية عن الشباب، وتشجيع الزواج، والتأهيل للحياة الأسرية.

والمعيار الذي ينبغي أن نقيس به هذه الجهود هو أثرها في حياة الأسر، لا عدد المبادرات: هل صار التوفيق بين العمل والبيت أيسر؟ هل يجد الزوجان الجديدان من يرشدهما قبل أن تتعقد الخلافات؟ هل تصل الخدمات إلى

الأسر الأقل قدرة على طلبها؟

خامساً: أربع ركائز للاستقرار اليومي

القانون يحمي الإطار، لكن ما يحدث داخل الإطار يصنعه أفراد الأسرة أنفسهم. وما يلي ممارسات اجتماعية تتكرر في أدبيات الإرشاد الأسري، لا التزامات قانونية، وقيمتها في أنها تحوّل الحماية من نص إلى عادة يومية:

- **الوقت المحمي والإنصات:** وقت أسبوعي ثابت لا تقطعه الأجهزة ولا العمل، يُسمع فيه كل فرد، ولا سيما الأطفال وكبار السن، وتُشرح فيه أسباب القرارات التي تمسّهم.
- **إدارة الخلاف لا إنكاره:** الخلاف طبيعي، والخطر في طريقة إدارته؛ فإذا تحوّل إلى إهانة أو تهديد لم يعد خلافاً عادياً. والاستعانة المبكرة بمراكز الإرشاد الأسري علامة نضج لا ضعف.
- **تقاسم المسؤوليات:** توزيع واضح ومنصف لأعباء البيت والرعاية بين الزوجين، يتغير بتغير الظروف.
- **الجسور بين الأجيال:** حضور الأجداد في حياة الأحفاد يمنح الأسرة ذاكرة وقيماً وسنداً عاطفياً.

خاتمة

تضع النصوص الدولية والدستور والتشريع الإماراتي الأسرة في موقع يستحق الحماية، وجاء «عام الأسرة» ليحوّل هذا الموقع إلى سياسات وبرامج. غير أن الحماية الحقيقية تكتمل حين يلتقي ما توفره الدولة بما يبنيه أفراد البيت: وقت يُمنح، وحوار يُدار، ومسؤولية تُتقاسم. فالأسرة القوية لا تولد من القانون، لكنها تحتاج إليه ليحرسها.

المصادر

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 1948، المادتان (12) و(16).
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 23)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 10)، 1966.
3. الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 2004، المادة (33).
4. اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، 1989، الديباجة.
5. دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، المادتان (15) و(16).
6. المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2024 في شأن الأحوال الشخصية – بوابة التشريعات الاتحادية.
7. القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 في شأن قانون حقوق الطفل «وديمة».
8. إعلان عام 2026 «عام الأسرة» (6 نوفمبر 2025)، واستراتيجية وزارة الأسرة 2025–2027، وكالة أنباء الإمارات (8 أكتوبر 2025).

إخلاء المسؤولية والحقوق القانونية

يُقدَّم هذا المقال لأغراض التوعية والمعرفة العامة، ولا يُعدّ استشارةً قانونية، ولا يغني عن الرجوع إلى المختصين أو الجهات الرسمية المعنية. والآراء الواردة فيه تعبّر عن رأي الكاتب، ولا تمثّل بالضرورة موقف أي جهة رسمية.

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف © 2026. لا يجوز نسخ هذا المقال أو إعادة نشره كلياً أو جزئياً إلا بإذن كتابي مسبق، مع ذكر المصدر: salemalnuaimi.ae